مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
المجلد (١٦) العدد (٤) نيسان (٢٠٠٩)

# دور مؤسسات المجتمع المدني العراقي في تفعيل الوعي الدستوري

د. شيماء عادل فاضل
هيئة التعليم التقني / المعهد التقني / الدور

**المقدمة:**

يعد مفهوم المجتمع المدني شرطا من الشروط الأساسية لتحقيق التقدم والرفاه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات المعاصرة وذلك لأنه يهتم بأهم عاملين من عوامل تحقيق هذا التقدم وهما الفرد والمجتمع على السواء.

ومفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الحديثة نسبيا والتي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسية والاجتماعية خاصة في الدول الأوربية مع بداية عقد الثمانينات من العام المنصرم، الا أن جذوره التاريخية والفلسفية تعود إلى ابعد من ذلك التاريخ بكثير.باعتبارها أهم الآليات والوسائل الحديثة التي تنظم العلاقة بين الدول والمجتمع وفق الصيغ الديمقراطية التي تقوم على الاحترام والتسامح والتعاون ونبذ حالات العنف والإقصاء والتهميش الاجتماعي والسياسي من اجل الوصول إلى حالة من السلم المجتمعي الذي هو ما تسعى إليه الحكومات الديمقراطية المعاصرة عبر عدة طرق ووسائل حضارية ومنها أطروحة المجتمع المدني التي نحن بصدد الحديث عنها.

ان الإشكالية التي عادة ما تثار حول مفهوم المجتمع المدني هي انه غربي النشأة، وان معاملة الرئيسة تشكلت في إطار المنظومة المعرفية الغربية من خلال نتاجات المفكرين الأوربيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الا ان هذه الإشكالية مع أهميتها لا نجد المجال الكافي لبحثها بالتفصيل، ومن الممكن تجاوزها اذا ما نظرنا الى المجتمع كآلية او صيغة عملية تضمن حق المواطن في التعبير عن رأيه بحرية والدفاع عن مصالحه ضمن إطار مؤسسي منظم هو المجتمع المدني، لذا فانه بالإمكان تقييم هذا المفهوم الذي ينسجم مع طبيعة المرحلة الجديدة التي يمر بها العراق، هذا من جانب ومن جانب آخر فانه يضم قيما اجتماعية وأخلاقية تتوافق مع منظومة القيم العربية والإسلامية، ولعلنا نوفق لدراستها في المستقبل بشكل أدق واشمل.

وفيما يخص منهجية البحث واستجابة لحاجة الموضوع بدا مناسبا استخدام اكثر من منهج متبع من مناهج البحث العلمي، اذ سيتم استخدام المنهجين الوصفي والفلسفي في المبحث الاول منه، فضلا عن استخدام المنهج التحليلي في المبحث الثاني، كما سيتم الاستعانة في المنهج المستقبلي نظرا لاحتواء البحث على مبحث خاص يتعلق بالرؤية المستقبلية للدور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني في العراق.

وعليه فان البحث اخذ باسلوب المناهج المركبة، وقد تم وضع هيكلية البحث لنتمكن من البحث والتحليل في جوانب ومشكلات موضوع البحث بشكل شامل، وذلك وفق مباحث رئيسة، تحدث المبحث الأول منها، عن مفهوم المجتمع المدني ؟وابرز العناصر التي قام عليها.

إما المبحث الثاني فقد طرحنا فيه مؤسسات المجتمع المدني في العراق ودورها في تفعيل الوعي الدستوري.

في حين تركز المبحث الثالث والأخير حول آليات تفعيل الدور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني في العراق مستقبلا. والتي باتت ترتبط بإعادة بناء المواطن العراقي نفسيا وتربويا.

اما الخاتمة، فقد تضمنت تلخيصا لمضمون البحث مع عدد من الاستنتاجات والتوصيات تقدمت بها الباحثة أملا منها باستفادة القارئ والجهات ذات العلاقة بمؤسسات المجتمع المدني في العراق والناشطين بهذه المؤسسات منها مستقبلا.

## المبحث الاول
## مفهوم المجتمع المدني

**(١-١) التعريف:**

لقد أدت التحولات والتطورات التاريخية التي مر بها مفهوم المجتمع المدني إلى ظهور تعاريف عدة أولها، التعريف الذي درج عليه الفلاسفة الأخلاقيون الذين جعلوه مؤشرا رئيسا للتطور من الحاله الطبيعية إلى الحاله حضارية، فوصف بأنه ((كل مجتمع بشري انتقل

وخرج من الحالة الطبيعية الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي)).[١]

يكتسب الفرد في ضوء هذا التعريف وبناء على انتسابه إلى المجتمع المدني حقوقا قانونية للملكية والممتلكات والأمن.

ولان خروج الإنسان من حالة الطبيعية كان عبر التنظيم السياسي، أصبح المجتمع المدني هو المجتمع المنظم سياسيا الذي يعبر عن عدم التمييز فيه، وهو يضم المجتمع المدني والدولي معا.

إن استناد التعريف المذكور أعلاه إلى نظرية العقد الاجتماعي جعله موضع انتقاد بعده لا يماشي واقع المجتمع المدني حاليا، ولأنه اعتمد نظريه تقوم على انه ينصب على فكرة قيام المجتمع السياسي بتنازل المحكومين عن جزء من حقوقهم للحاكم مقابل حماية حريتهم وحقوقهم[٢]

لهذا عرفه آخرون على انه ((مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدول لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف))[٣].

وينظر هذا التعريف المجتمع المدني فيعده المرحلة المتوسطة بين الروابط الأسرية القائمة على القرابة والتبعية العصبية المباشرة، وبين الدول الممثلة للمصلحة العامة، فالمسافة بين الأسرة والدولة مسافة واسعة بل مخيفه_ بحسب بعضهم _ولابد من ملئها بمكونات المجتمع المدني عن طريق إيجاد الممكنات القادرة على حماية الفرد من سلطات الحكومة وطغيانها بل حماية حقوق المواطن من عنت المجتمع واستبداد الاكثريه واستهتار الدكتاتوريات بشتى ألوانها.[٤]

وهناك من يصف المجتمع المدني على نحو أجرائي بتعريفه بأنه ((جملة المؤسسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة لاستقلال عن سلطة ألدولة، ولتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسيه كالمشاركة في صنع القرار، وخير مثال الأحزاب، ومنها لأغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ومنها لأغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى

المهنة، والدفاع عن مصالح أعضائها و ومنها لأغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي على وفق اتجاهات أعضاء الجمعية، ومنها لأغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.(٥)

اذن يتضح لنا ان مفهوم المجتمع المدني هو ظاهرة اجتماعية ليس ثابتا وهو في حالة تحول وصيرورة بسبب حراك وتفاعل وتشابك العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ولاجل ذلك فان التعريف المشترك الذي يمكن إن نستخلصه من مفهوم المجتمع المدني (ذلك الجزء من الحياة الاجتماعية الخارجة عن حيز التأثير المباشر للدولة، كذلك انه ذلك المجتمع الذي توصف دولته بدولة المؤسسات ألحديثه والقائم على أسس الديمقراطية التي تمثل الشرعية الوحيدة التي لابد منها).

**(٢-١) النشأة:**

ينشأ المجتمع المدني من تكوينات اجتماعية واقتصادية حديثة كالطبقات والفئات المهنية، وغيرها من جماعات المصالح، وقد تزامن حدوث هذه العملية في الغرب مع عمليات التحول الراسمالي والحضري التي حدثت فيه، وكذلك نشوء الدولة القومية.

في حين ان الولاء المطلق للمواطنين يفترض ان يتجه للدولة القومية بوصفها تجسد المجتمع بأسره، فان الولاء الفرعي يتحرك نحو الاحزاب والنقابات المهنية والمؤسسات الاجتماعية الاخرى، كونها التنظيمات الاختيارية التي تمثل المصالح المتعددة للمواطنين، وبينما يتسم الولاء للسيادة العليا بالعاطفة والتجريد، نجد ان الانتماء للتنظيمات الاختيارية يقوم على المصالح، في حين يكون الولاء للدولة يتسم بالشمول، ويلقى اجماعا من كل المواطنين، فان الانتماء للتنظيمات الاختيارية يتسم بالخصوصية والتغير في شدته واستمراريته.

كما ينشأ المجتمع المدني نتيجة التنافس او الصراع في المصالح بين مختلف الكيانات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة القومية الواحدة، ففي هذه الحالة تبدأ انظمة الحكم بالتطور التدريجي نحو المشاركة السياسية، وتكون بعض هذه التنظيمات الاجتماعية

والاقتصادية اكثر وعيا بمصالحها، وأسرع من غيرها في تنظيم صفوفها من اجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية، أو الوصول إليها، أو اقتسامها في اطار الدولة.[٦]

**(٣-١) الخصائص:**

ومادمنا في الحديث عن مفهوم المجتمع المدني كان لابد إن نتطرق إلى ذكر أهم خصائصه وأركانه على الوجه التالي:[٧]

(١) إن المجتمع المدني هو مجموعة المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية إلى حد ما التي تترجم في بعض البلدان على شكل نظام أداري وتأسيس قانوني.

(٢) يتمثل المجتمع المدني بالمنظمات الخاصة بمعنى انها منفصلة مؤسسيا عن الحكومة وتكون مؤسسات خاصة في بنيتها الأساسية.

(٣) أنها منظمات غير ربحية أي لا توزع أرباحا بين أعضائها.

(٤) أنها منظمات حاكمة لنفسها، أي انها لا تخضع لاي شكل من اشكال التبعية والهيمنة من الخارج او الداخل والمتمثلة بفرض اراء الجهة المهيمنة وسياستها واملاءاتها وبرامجها وخططها.

(٥) أنها منظمات تطوعية، أي الارتباط بعنصر الارادة الحره للفرد واختياره في الانتماء الى احدى مؤسسات المجتمع المدني، اما لتحقيق منفعة عامة او الدفاع عن مصالح طبقة أو فئة معينة من طبقات المجتمع، وهذا مرده بالتأكيد عوامل اخرى مثل التركيب النفسي والاجتماعي والبيئي في تكوين ملامح شخصية الفرد.

(٦) التعامل معها وفق أطار منظومة ثقافية مترابطة من القيم والمفاهيم الإنسانية والحضارية مثل (الديمقراطية، المشاركة السياسية، حقوق الانسان، الشرعية السياسية، التعددية....الخ).

(٧) تتصف اغلب عمل مؤسسات المجتمع المدني بالتنوع والاختلاف في الرأي، واحترام رأي الأغلبية والأقلية التي تقررها العملية الديمقراطية.[٨]

**(٤-١) علاقته مع بعض المفاهيم الاساسية:**

**(١-٤-١) علاقته مع الدولة**

ان علاقة المجتمع المدني بالدولة ليست بالحديثة بل انها تعود الى اواخر القرن الثامن عشر عندما ظهر نوع من التمايز بين المفهومان، واصبح المجتمع المدني يفهم على انه هو الميدان الذي يجري فيه تقسيم العمل وانتاج الثروه،وبصوره مستقلة عن الميدان السياسي، بعد ان كان هو المجتمع المنظم سياسيا، أي المجتمع الذي يكون مع الدولة.

وهذا التغير في المفهوم بالتاكيد مرده مسببات من بينها ان طبيعة ونشوء وتطور وانقسام المجتمع المدني او اشكال هذا الانقسام ومداه ينعكس على طبيعة بناء الدولة وطبيعة العلاقة بينها وبين المجتمع المدني هل هي علاقة تسيد ام توازن ام خضوع.[٩]

وفي الاونة الاخيرة وبالاخص بعد الثلث الاخير من القرن العشرين، اصبحت العلاقة ما بين المجتمع المدني والدولة تحتل الصداره في المناقشات السياسية والثقافية والاجتماعية حتى يومنا الحالي.

وتتفق الباحثة مع ما يراه هيغل بان العلاقة مابين المجتمع المدني والدولة هي علاقة صراع وتكامل بينهما.

**(٢-٤-١) علاقته مع الديمقراطية**

ترجع بدايات العلاقة ما بين المجتمع المدني و الديمقراطية الى البدايات الاولى لنشوء الديمقراطية على اعتبار ان الديمقراطية تمثل الجانب السياسي للمجتمع المدني، لانه عبارة عن صيغة سلمية للاختلاف والتنافر والصراع تبعا لقواعد متفق عليها من كل الاطراف، وبذلك يمكن عد منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية.

ويذكرنا التاريخ على ان الدولة الاوربية لم تنتقل من الحق المقدس الى الدولة الديمقراطية البرلمانية المتعارف عليها مباشره الا بمرورها بمسار تطوري متعرج، دول الحق المقدس، الملكية المطلقة القائمة على الحقوق الطبيعية للبشر، الدولة الدستورية، الدولة البونبارتية، الدولة الفاشية.

وقد اخذت هذه العلاقة تصل ذروتها في الثمانينات من القرن الماضي فصارت تشغل حيزا مهما في مجال أدبيات السياسة، وذلك لارتباطه بالتحولات الديمقراطية المعاصرة، حتى ان هذه العلاقة وصفت بالوثيقة لتراوحها ما بين ترسيخ انحسار، فاذا ما ترسخت اسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني التي هي بمثابة الارضية التي ترتكز عليها الصبغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها.

وفي العراق قد ارتبط تطور المجتمع المدني بعلاقته بالديمقراطية فالعلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية قد ادت الى تاخر التحول الديمقراطي ليس فقط فيه وإنما في الوطن العربي بصورة عامة، وهذا ما اكده اغلب المراقبين لهذا الموضوع، وان ما تقدم مردة بالتأكيد الى غياب او توقف نمو (المجتمع المدني) وما يستبقه من ثقافة سياسية، بل يذهب بعض العنصريين الى حد رفض امكانية تطور المجتمع المدني العربي، وبالتالي الوقوف بوجه أي تحول ديمقراطي حقيقي للوطن العربي.[١٠]

وترتيبا على ما سبق ترى الباحثة ضرورة تفعيل مسارات الديمقراطية وتأسيس دولة القانون والمؤسسات، بالشكل الذي يخدم المواطن، حتى يكون هذا المواطن خير سند ودعم للنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بحيث لو تعرضت تلك المنظومة لاي تهديد خارجي وانهارت السلطة باجهزتها، فانه من المحتمل ان ينهار كيان الدولة برمته من دون وجود المجتمع المدني الذي يحتضن مؤسسات الدولة وكيانها.

وبذلك فان تحقيق درجة معقولة من الحرية وممارسة الديمقراطية في ثنايا المجتمع، لهي مؤشرات لظواهر مستقبلية جديدة، فاذا استحال بناء شكل للعلاقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوعي والادراك المجتمعي، فانه من العسير تجنب ما هو قادم ضمن احتمالات المستقبل.

## المبحث الثاني
## مؤسسات المجتمع المدني في العراق

يضم الواقع العراقي إلى جانب الأحزاب السياسية المنظمات الغير حكومية أو منظمات المجتمع المدني، التي يمكن اعتبارها احد مظاهر الحالة الثقافية في المجتمع العراقي في الوقت الراهن، وذلك لانفتاح الفضاء الاجتماعي العراقي بعد سقوط النظام السابق على اليات ومنظومات العمل السياسي الديمقراطي على الرغم من تردي الاوضاع العامة امنيا وانفلاتها الى حد مخيف سبيلا للخروج من دوامه الفوضى والعنف وتحقيق الاستقلال والديمقراطية.

ففي حين غابت مؤسسات المجتمع المدني في العراق أيام حكم النظام السابق، تمثلت المرحلة الراهنة فرصة ثمينة للاتجاه نحو العمل الاجتماعي، وبناء التشكيلات المهنية والمعرفية والاجتماعية والسياسية المنظمة، والتي تقوم على مصالح شرائح واسعة من الناس وتلبية حاجاتهم الأساسية إن ما كان موجود منها بالفعل قد خضع لقيود أو أزيل باعتبارها خطرا أو تهديدا محتملا للنظام، ولقد أسس النظام السابق هيمنته على المؤسسات المجتمع المدني تشريعا عبر المادة (٢٦) من الدستور العراقي عام ١٩٩٠، والتي اشترطت ضرورة انسجام ممارسة حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات مع خط الثورة (التقدمي والقومي)، ومما جعل الكثير من المؤرخين والمفكرين يربطون نهاية المجتمع المدني العراقي، الذي شهد ازدهارا كبيرا بتولي حزب البعث السلطة في العراق على اعتبار انها أصبحت امتدادا طبيعيا لمؤسسات ألسلطة السياسية[١١].

وفي ظل واقع التغير الجديد في العراق وتزايد الوعي لمفهوم الوطنية والديمقراطية برز دور مؤسسات المجتمع المدني من جديد، وحسب المفوضية العامة لمؤسسات المجتمع المدني في العراق،والتي تضم ممثلين مخولين من المنظمات و الاتحادات والنقابات والهيئات والمؤسسات كأنه غير الحكوميين في العراق، يوجد في العراق حاليا أكثر من (٥) ألف مؤسسه، بعضها مسجلة والتي وصل عددها الى ٢٤١٥ منظمة ورابطة واتحاد، والبعض الأخر غير مسجلة بعد[١٢]، واغلب هذه المؤسسات موزع نشاطها واهتمامها

مابين الفئات الاجتماعية كالمرأة، والطفل، والشباب، والمهنيين كالمعلمين والمحاميين والمزارعين والمهندسين والعاطلين عن العمل، والمؤسسات السياسية لحقوق الإنسان، والسلام، والسجناء، هذا فضلا عن المؤسسات المهتمة بالبيئة والفنون والرياضة.[١٣]

واغلب نشاطات هذه المنظمات يتوزع ما بين المنفعة الشخصية المادية والوجاهة الاجتماعية لكن لا يمنع هناك منظمات يتركز عملها في مساعدة الهيئات الحكومية في تقديم بعض الحلول للمشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي كمعالجة ظاهرة البطالة والفقر ومساعدة المهمشين والفئات والشرائح الاكثر احتياجا.[١٤]

ولاجل ذلك سوف نحاول التطرق بصورة مفصلة الى الدور السياسي لهذه المؤسسات وبالاخص في مجال تفعيل الوعي الدستوري لما له من اهمية لدى الشارع العراقي.

**(١-٢) الدور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني العراقي في تفعيل الوعي الدستوري:**

بالرغم من ان مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول الى السلطة فانها تقوم بدور سياسي بارز يتمثل في تنمية ثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي، فضلا عن قيامها بدور اساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عمليا واكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية، وهناك ايضا ما يتعلق بمهام المجتمع المدني في تطوير ثقافة شعبية لدى الناس تقوم على اعلاء اهمية تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية في صياغة تنظيمية خلاقة تؤدي الى الارتقاء بالوعي السياسي وبالثقافة السياسية وبما يدفع الناس الى المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي وفي التاثير على سياسات الدولة في مختلف المجالات او ما يعرف بالسياسات العامة، هذا إلى جانب مساهمتها الفعالة في الوعي الدستوري، وهو محور بحثنا ففي دولة مثل العراق، لا يقاس النجاح في أعداد الدستور الوطني بالوثيقة النهائية فقط، بل أيضا بالطريقة التي صدرت بها الوثيقة وبطريقة تبينها، ويمكن أن تكون عملية إعداد الدستور عملية تحويلية للجمعيات، آذ نظمت على الوجه الملائم وافرد لها اهتمام كاف وخصصت لها موارد كافية على اعتبار أن العملية الدستورية ربما تقدم الفرصة السلمية الوحيدة للتوصل إلى حل توقيتي عملي بالنسبة لشكل الدولة العراقية.[١٥]

ولتقديم أفضل فرصة للنجاح في هذا السعي الحيوي، ضرورة وضع تفاصيل العملية الدستورية ليس فقط لأعضاء الجمعية التأسيسية أو للجنة الدستورية بل أيضا لمنظمات المجتمع المدني، لمعرفة ما يجب توقعه وكيفيه التحكم في العملية الدستورية ومتى يمكنهم المساهمة في صنع الدستور من خلال قيامهم بإعداد برامج فعالة تسهم في التثقيف الجماهيري فمرحلة التثقيف الجماهيري يمكن اعتبارها من أهم الآليات على اعتبار أنها تقوم بنشر المعلومات عن الدستور والعملية الدستورية ومعلومات عن الموضوعات الأساسية التي تعنى بالإطار الدستوري الجديد.

ومن المفترض إن تقع حملات التثقيف الجماهيري على عاتق منظمات المجتمع المدني في العراق من خلال إعلانات التلفزيون والإذاعة والبرامج والصحف واللافتات العريضة في الشوارع، وتوزيع مواد إعلامية من خلال الدارس ومع بطاقات لحصص الغذائية، ومن خلال وسائل الإعلام الأخرى. وكذلك قد تكون خلال المناظرات والاجتماعات على مستوى القرية أو المدن (المحافظات) وتوضع فيها القضايا الأساسية التي تواجه المجتمع العراقي كنماذج للفيدرالية، والعلاقة بين الدين والدولة...الخ من المواضيع.

إن الانفتاح على وجهات النظر والخيارات المختلفة في أثناء عملية التثقيف الجماهيري والمشاورة مع الشعب يمكن أن يكون اجماعا حول هذه القضايا مقبولا سياسيا بصورة اكبر، وبالتالي سيكون دور منظمات المجتمع المدني أساسيا في بلورة الدستور الجديد، وليس هذا فحسب، انما تكون نشاطات هذه المؤسسات خاضعة للمراقبة من قبل اللجنة الدستورية كما أن مساعدة المجتمع الدولي الفنية والموارد مهمة لتمكين هذه المنظمات من أداء دور نشيط وديناميكي في هذه العملية سواء من خلال تفعيل الآليات التي تساهم في إنجاح العملية الدستورية أومن خلال أنشاء كيانات تسهم الى جانب مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الجماهيرية بالعملية الدستورية[١٦]

وفي اطار تلك الجهود برزت مؤسسة (الحملة من اجل المجتمع المدني وحقوق الانسان)، اذ قدمت وثيقة شرف هي عبارة عن رسالة موجهة لكل الاحزاب والتيارات السياسية العراقية خلال المرحلة الانتقالية اكدت لهم فيها اهمية وجود التنمية السياسية للأحزاب سبيلا لتحقيق الديمقراطية المنشودة، فضلا عن جملة امور اخرى سعت من خلالها ان

تبرهن انه بامكان مؤسسات المجتمع المدني توفير ضوابط على سلطة الحكومة، وهذا بدوره سيعمل على تحسين ادارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي. مثلما يمكنها هي ايضا في صياغة السياسات العامة، وحماية الحقوق، والتوفيق بين المصالح وايصال الخدمات الاجتماعية.

ان مؤسسات المجتمع المدني بعملها هذا تعزز فاعليتها في المشاركة في الشؤون العامة، وفي تطبيق احكام القانون ايضا اذا ما تهيأ لها قدر من حرية الرأي والتعبير والحركة، وهذا بمجملة سيعود بالفائدة على المواطنين وعملية تمثيلهم بفاعلية اكبر في الاجهزة التشريعية الرسمية التابعة للحكومة.[١٧]

وتأسيسا على ماتقدم، يتضح لنا أن دور مؤسسات المجتمع المدني والتي تتسم بالايجابية هو دور تكميلي لدور الدولة والقطاع الخاص من اجل تدعيم القدرات التنافسية لمواجهة ظروف الازمات، وترسيخ مفاهيم الديمقراطية، والحرية، والوطنية، والتعددية، وحماية حقوق الإنسان العراقي، فضلا عن دورها في الوعي الدستوري.

وبهذا فدورها يتجسد في بعدين اساسيين وكالاتي:[١٨]

**الاول:** بعد ذاتي، ويتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاتها، وكيانها، والية عملها، وكذلك قدرتها على تحقيق الاتي:

أ. التكيف مع التطورات البيئية، أي الاستمرار الزمني، ومواكبة التغير الحاصل في الاجيال والاحداث المتزامنة، واجراء التعديلات اللازمة، وذلك حتى لا تتجمد المؤسسة.

ب. مدى او درجة تحقيقها الاستقلال المادي عن الدولة.

ج. الاستقلال في مواجهة التبعية والخضوع، سواء في مواجهة الحكومة، او اراء المؤسسات الاخرى.

د. قدرتها على توفير الحماية للمواطن من بطش السلطة، أي ان تضمن له تحقيق اطار العمل الجمعي، وعدم الوقوف بشكل اعزل في مواجهة السلطة.

هـ. تعدد هيئاتها وانتشارها الجغرافي في داخل مناطق القطر الموجودة فيه بشكل متوازن.

و. تحقيقها درجة معقولة من التجانس بين الاعضاء والقيادات والفروع، لتجنب مخاطر الصراعات والانقسامات التي تعرقل نشاطها.

ز. امكانيتها حماية حقوق المواطنين والدفاع عنها.

**الثاني:** بعد موضوعي، ويتمثل هذا بالدور الواجب على هذه المؤسسات القيام به او بادائه في سبيل تحقيق وتوفير مستلزمات واسس المشروع الديمقراطي في العراق.

## المبحث الثالث

## آليات تفعيل الدور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني في العراق

**(رؤية مستقبلية)**

ان التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها المجتمع العراقي ادت الى ان تلعب مؤسسات المجتمع المدني بعض الادوار السياسية، فمع سياسات الاصلاح الاقتصادي واليات السوق، وارتفاع درجة الاهتمام بقضايا الحريات وكتابة الدستور والتصويت عليه، ومن ثم اجراء انتخابات عامة، رغم وجود معوقات امام مؤسسات المجتمع المدني العراقي التي تمنعها من لعب دور سياسي فاعل ومؤثر في قرارات النظام السياسي وتتعلق هذه المعوقات باختلاف الاجندات نتيجة تدخل القوى الخارجية والممولة،والاعاقات المستمرة والقيود المفروضة من جانب النظام السياسي، فضلا عن عوائق داخلية تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاته مثل غياب الهدف الذي يفرض نفسه على كافة مؤسسات المجتمع المدني في العراق،وغياب قيم الحريات والحوار وعدم كفاءة الاشخاص القائمين بهذا العمل.[١٩]

وفي الوقت الذي أدت العولمة الى ادخال تغييرات على خريطة المجتمع المدني وجاءت معها بمشاكل جديدة في ميادين حماية البيئة من التلوث، والفقر، والهجرة واللاجئين وضحيا العنف والمخدرات والارهاب وحقوق الانسان وحقوق المراة والطفولة وحقوق الاقليات الدينية والعرقية، مما شجع على قيام منظمات غير حكومية للتعامل معها، وأدى الى قيام مئات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الجديدة التي تنشط حول قضايا

جزئية دون ارتباط بالأسباب المشتركة لهذه المشاكل الجزئية، ودون وضوح حول امكانية التنسيق والتعاون بينها لمواجهة هذه الاسباب التي تعود بالأساس الى كل من الاستبداد السياسي والعولمة الرأسمالية وسياساتها.

ومن جهة اخرى فان النظام السياسي يتدخل في مؤسسات المجتمع المدني ليس بهدف السيطرة عليها فقط، وانما ضمها اليه والحاق خطابها بخطابة، وفي الاغلب نجد ان مؤسسات المجتمع المدني في العراق بحكم تركيبتها تنجرف بطريقة او باخرى وراء الخطاب السياسي للحكومة بحكم عدم الوعي من جهة او مجرد كسب ود الحكومة من جهة ثانية.

ومن جهة اخيرة، هناك بعض المعوقات من جانب مؤسسات المجتمع المدني نفسها التي تمنعها من القيام بدور سياسي مؤثر كالفلسفة الحاكمة للعمل الأهلي والتي تبدو لحد الآن قاصرة الى حد كبير على الدور الخيري والخدمي فقط، فضلا عن اوضاع الحريات داخل بعض مؤسسات المجتمع المدني والتي تشهد اعاقة للتعبير الديمقراطي على اعضائها أنفسهم وتكبيل حركتهم الذاتية في نفس الوقت الذي ينخفض فيه دورها الى مجرد التوسل الى النظام السياسي من اجل حل مشاكل فردية او عارضة.[٢٠]

ان دراسة واقع المجتمع المدني واوليات مؤسساته في المرحلة السابقة، وتحليل الاطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يحكم عمل هذه المؤسسات، ورصد علاقتها بالنظام السياسي، كل ذلك لابد وان يساهم في تحديد مقومات انطلاق العمل المدني في العراق الجديد.

أن نجاح تجربة المجتمع المدني في العراق في صياغة التحولات المجتمعيةٌ ، وبشكل ايجابي يتطلب وقبل كل شيء توفير المناخ الطبيعي الملائم لنجاحها كشرط لازم من الوعي العام بأهمية التجربة في البناء السياسي الصحيح وما حدث في العراق بعد التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣ يمكن اعتباره بداية لعملية التغير الجذرية التي ستلعب فيها مؤسسات المجتمع المدني دورا مهما بعد أن يتوفر لها المناخ الملائم للعمل وبما أن عملية بناء مؤسسات المجتمع المدني الحديث خطوة مهمة وصحيحة نحو تحقيق التنمية

السياسية، لكنه ليس بالعملية السهلة ان لم تكن بالغة الصعوبة، فضلا عن كونها مستمرة ولا تربط بزمن محدد.

وتأسيسا على ما تقدم فان آليات تفعيل المجتمع المدني غالبا ما تطرح على عدة مستويات، وهي كالأتي:

**أولا:** ان بناء مجتمع مدني لا يعني بالضرورة النقل الحرفي لخبرات المجتمعات الغربية في هذا المجال، او اعادة تكرار التجربة الغربية لان هذا غير ممكن او مرغوب فيه، اذ ان الديمقراطية الليبرالية نظام غربي لا يصلح لمجتمعاتنا، فلابد من ابتداع نموذج سياسي ديمقراطي يعكس خصوصية مجتمعنا.

**ثانيا:** يتضمن الدين الاسلامي نظاما تفصيليا لنظم الحياة المدنية، إضافة لدوره المحوري في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعنا، وبالتالي لا يمكن تصور بناء مجتمع مدني حقيقي بعيد عن الاسلام، خصوصا وان الجماعات والقيادات الاسلامية هي اكثر القوى الاجتماعية قدرة على التغلغل في اوساط المجتمع في الوقت الراهن.[٢١]

**ثالثا:** المؤسسات التربوية والتعليمية ((البيت، المدرسة، الجامعة، وغيرها)) والتي تأخذ على عاتقها تربية الجيل الجديد وتثقيفه بمفاهيم ورؤى جديدة حول علاقة المواطنين بالسلطة وكيفية التعامل معها والنظر إليها.

**رابعا:** الشارع، بالمعنى السياسي والاجتماعي بوصفه رمز للتواصل والحركة وطرح أراء الناس وهمومهم وتصوراتهم (حول مستقبل العراق)

**خامسا:** السوق، بوصفه الوجود الرمزي الذي يؤثر بصورة مباشرة على حياة المواطنين اليومية بما يتعرض له من تقلبات في الأسعار بالإضافة الى كونه يمثل الفضاء الذي تلتقي فيه مختلف شرائح المجتمع.

**سادساً:** الجمعيات والمؤسسات والأحزاب والروابط، كرموز للتعاون والانتقال بالإنسان من الوجود الفردي الى إطار عام جماعي ضمن تنظيمات تدافع عن مصالحه العامة والخاصة ومن هنا فان النمو المتزايد للمؤسسات التي تشكل لحمة المجتمع المدني من جمعيات ومؤسسات وتنظيمات ونقابات ومراكز الأبحاث العلمية وغيرها، بالإضافة الى الدعوات التي ترتفع في سبيل حقوق الإنسان أو التي تطالب

بالمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية كلها عناصر مهمة وضرورة لتفعيلها حتى تبتعد عن دولة القهر السياسي والاجتماعي[٢٢] والحيلولة دون هيمنتها على العراق مستقبلا.

وتتفق الباحثة مع (د. محمد السيد سعيد) الأكاديمي المصري، بقوله ((أن إحياء المجتمع المدني تمكنه في نهاية المطاف من أعادة بناء الدولة بطبيعة الدستور والديمقراطية وإخضاع الدولة للمحاسبة والمساءلة المستمرة والدورية)).[٢٣]

## الخاتمة

يتضح لنا في ختام هذا البحث الذي تعرفنا فيه بصورة سريعة على مفهوم المجتمع المدني ونشأته وخصائصه وعلاقاته ببعض المفاهيم السياسية المهمة وحول دوره في الوعي الدستوري واليات تفعيله يمكننا ان نتوصل الى حقيقة مهمة وهي إن عملية إعادة بناء الذات السياسية للفرد والمجتمع العراقي تعتبر واجبا وطنيا وإنسانيا في الوقت الحاضر، وبهذا مؤسسات المجتمع المدني تصبح ضرورة حضارية ومهمة لعملية البناء كآلية أو صيغة مؤسسة تنظيمية فاعلة ومؤثرة، أثبتت نجاحها في التأثير على السياسات العامة للدولة في كثير من دول العالم.

كما ان بوادر المستقبل تشير الى ان هذه المؤسسات ستلعب دورا أساسيا في صياغة مستقبل العراق واعادة رسم خارطته السياسية من جديد بفعل امتدادها الواسع وشعبيتها، وسيطرتها على شبكة واسعة من المساجد ودور العبادة والمؤسسات الثقافية الاسلامية وغير الإسلامية المتكونة حديثا.

ومن هنا يمكن ان نخرج بعدد من الاستنتاجات والتوصيات التي نرجو العمل بها، وهي كما يلي:

## الاستنتاجات:

أ. ان عملية اعادة بناء الذات السياسية للفرد والمجتمع العراقي يمكن ان تنجز في اطار مؤسسات المجتمع المدني وبالتعاون والتنسيق مع كل الجهات الرسمية ومشاركة جميع الفعاليات السياسية والإعلامية وتضافر وتوحد جهود كل ابناء الشعب العراقي ذلك ان هذه الخطوة ضرورية ومهمة في المرحلة الحالية التي يعيشها الشعب العراقي.

ب. ان اطروحة المجتمع المدني التي تطرح نفسها كآلية مهمة من آليات تجاوز ألازمة المصيرية من تاريخ العراق المعاصر والتي يراد لها ان تلعب دورا بارزا في معالجتها، لا يمكن لها إن تنجح إلا من خلال الشروع بتأسيس ثقافة سياسية جديدة يتجاوز من خلالها العراقيون الصفات السلبية التي أثرت على شخصيتهم، من خلال عملية تربوية ونفسية واجتماعية مكثفة يرتبط فيها عنصرا التنظير والممارسة.

ج. ان الازمات والمشاكل التي يواجهها العراق لا تزال تواجه بمستقبل غامض ومشوش لحلها، على الرغم من وجود بعض المساعي الجادة من قبل مؤسسات المجتمع المدني وجميع القوى والتنظيمات الوطنية لإنهائها.

د. سعي مؤسسات المجتمع المدني لان تكون قنوات اتصال دائمة وبصورة مستمرة مع المواطنين من خلال متابعة شؤون حياتهم اليومية، ومحاولة حل مشاكلهم الاجتماعية، ومبادراتهم المستمرة لعقد الندوات والنقاشات حول هذه المشاكل في قاعات الدولة العامة وغيرها والإعداد لها أعدادا ناجحا وبصورة دورية ومستمرة.

**التوصيات**:

أ. ضرورة استضافة الجمعية الوطنية العراقية نموذجا من المشاركة العامة القوية في عملية إعداد الدستور وهنا نقصد مشاركة بعض مؤسسات المجتمع المدني وهذا الجهد يمكن ان يكون ركيزة أساسية في إرساء شرعية العملية، وتغذية الحوار الوطني وبلورة رؤية مشتركة لمستقبل العراق، وتعزيز معنى الملكية العامة والالتزام بدستور الدولة الجديد، مما ينتج عنه استقرار اكبر للنظام السياسي الذي يرسيه هذا الدستور.

ب. السعي لقيام أعضاء الجمعية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والأعلام والمؤسسات الأكاديمية وآخرون أدوارا تنشيطية في تنفيذ مراحل منفصلة من التثقيف العام والاستشارة العامة من خلال إجراء حوارات بين مختلف الجمعيات العرقية والدينية فيما يتعلق بمخاوف وأفكار كل منها حول النظام الدستوري الجديد للدولة.ولابد ان يخصص وقت كاف لهذا الجزء من عملية إعداد الدستور.

ج. لعب المجتمع الدولي دورا مساعدا في عملية إعداد الدستور العراقي وذلك بتوفير الموارد والمعارف الغنية، وان لا تنحاز الحكومات والمؤسسات الأجنبية الى فصائل سياسية معينة، بل ان تقوم بمساعدة محايدة للجمعية الوطنية والجهود الدستورية للمجتمع المدني.

د. ضرورة تشجيع منظمات المجتمع المدني على القيام بدورها كشريك ثالث في عملية التنمية والاطلاع بمسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تطلع بها الدولة الأبوية قبل أن تتنازل عن الجانب الأكبر من هذه المسؤوليات.

هـ. من خلال سن التشريعات والقوانين التي تنظم نشاط مؤسسات المجتمع المدني بعيدا عن أي قيود تحد من حركتها، وفاعليتها، واستقلاليتها، ولابد لتلك المنظمات من الإسهام في صياغة تلك القوانين ومناقشتها.

و. على مؤسسات المجتمع المدني ان تطبق مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات ودورية رئاسة التنظيم وتفعيل الممارسات الديمقراطية التي تنادي بها والتعاون مع المنظمات الأخرى لتحقيق أهدافها.

ان العمل بهذه التوصيات ليست مهمة مستحيلة لكنها قد تكون صعبة في ظل الظروف والتأثيرات التي يعيشها العراق، ولكن متى ما أنشئت الدولة العراقية على أساس ديمقراطي برلماني دستوري،ومتى ما تجذرت الحقوق الديمقراطية، ومنحت الصيغة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني أمكن تحول هذه المؤسسات تدريجيا الى ممارسات مدنية قادرة على تحقيق مصالح الأفراد المنتمين اليها بمستوى تأثيرها في أصحاب القرار في الدولة وليس تأثير أصحاب القرار عليها.

**المصادر**:

(١) د. أمل هندي الخزعلي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي، أوراق عراقية، العدد ٣، (بغداد: مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، تموز ٢٠٠٥)، ص٣٥.

(٢) بدر الدين المطيري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، بحث من كتاب نظام الوقف والمجتمع المدني، مجموعة باحثين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٥٤

(٣) عباس فاضل محمود العامري مستقبل المجتمع المدني في العراق، مجله معا العراقية العدد (١)، المجلد (١)، الفصل الثالث، السنة ٢٠٠٤، ص ٣٠

(٤) انترنيت: بلا، منظمات المجتمع المدني في العراق، الحوار المتمدن،٢٠-٨-٢٠٠٨، ص٢.

(٥) سعيد بن سعيد العلوي وآخرون المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)، مجموعة باحثين، ط٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٨٥٤

(٦) ازهار محمد عيلان الغرباوي، آليات بناء المجتمع المدني، مجلة النبأ، العدد٧١، (بغداد: مركز المستقبل للثقافة والاعلام، تموز ٢٠٠٤)، ص٥٦-٥٧

(٧) عامر حسن الفياض، ثالوث المستقبل العربي (الديمقراطية، التنمية، المجتمع المدني)، (الإمارات: مركز زايد للدراسات والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٦٨

(٨) ازهار الغرباوي، م.س.ذ، ص٥٦

(٩) المصدر نفسه، ص٥٧-٥٨

(١٠) المصدر نفسه، ص٥٨ - ٥٩

(١١) بلا، حول مؤسسات المجتمع المدني في العراق،مجلة الاسلام والديمقراطية، العدد ١٥، (بغداد: منظمة الاسلام والديمقراطية، ٢٠٠٨)، ص ١

(١٢)محمد عابد الجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٦٧)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ك٢ - ١٩٩٣)، ص١٥

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٧

(١٤) د.ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص٢٨١.

(١٥) انترنيت: حسين علي الحمداني، الدور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني في العراق، صحيفة الصباح، ٥ -١٢-٢٠٠٧، ص٣

(١٦) انترنيت: فالح عبد الجبار،المؤسسات الاجتماعية و المجتمع المدني في العراق، الاتحاد العام لعمال العراق، ٢-٨-٢٠٠٥،ص٣.

(١٧) ازهار الغرباوي، مؤسسات المجتمع المدني والانتخابات، مجلة النبأ، العدد٧٣، (بغداد: مركز المستقبل للثقافة والاعلام، ت٢- ٢٠٠٤)، ص٧٢-٧٣

(١٨) المصدر نفسه، ص٦٦

(١٩) حسين علي الحمداني، م.س.ذ، ص٣

(٢٠) المصدر نفسه، ص٤.

(٢١) د.ازهار الغرباوي، اليات بناء...، م.س.ذ، ص٦٣-٦٤

(٢٢) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني في الفكر والممارسة الإسلامية، بحث مقدم الى ندوة (المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي)، مصدر سابق، ص٢٩٧

(٢٣) كمال عبد اللطيف، مغني علي نجيب، علي الكثير، من الإعجاب بالدولة الى اكتشاف الممارسة الاجتماعية، بحث مقدم الى ندوه (المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي)، مصدر سابق، ص ٢١٦.